

## الفصل العاشر

### عواصف في صحاري غربية رقصة جورباتشوف الأخيرة

ما قيمة الخدمة إذا كانت قد قدمت بالفعل؟

مثل روماني قديم

”الأعلام الخضراء والحمراء ترفرف على الكويت. مئات الآلاف من المهاجرين الفلسطينيين حصلوا على الجنسية في الدولة التي أعلن عنها للتو، وهي جمهورية الكويت الديمقراطية الشعبية. خرج هؤلاء في مظاهرات تحيي الكونغرالية العراقية الكويتية. وفي موسكو خرجت الجماهير احتجاجاً على التدخل الاستعماري الأمريكي في منطقة الخليج العربي المتاخمة للحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي، وحاصرت لعدة ساعات السفارة الأمريكية في موسكو. وأعلنت الحكومة السوفيتية أنها لن تسمح بفرض حصار على دولة العراق الديمقراطية الثورية الشقيقة، وأرسلت مدمرة بحرية إلى الخليج العربي. وبدأت مناورات في منطقة ما وراء القوقاز العسكرية، ولجأت واشنطن إلى الأساليب الدعائية التقليدية باتهام موسكو بمحاولة نشر الشيوعية في منطقة الخليج العربي بمساعدة عميلها العراق، وخنق الغرب عبر وقف إمدادات النفط من الخليج. سيطرت الاضطرابات على بورصات طوكيو ولندن ونيويورك“.

كان من الممكن أن نقرأ مثل هذا التصريح في صحيفة ”البرافدا“ لو كان العراق قد أقدم على احتلال الكويت في أعوام 1975 أو 1981 أو 1985 وليس في عام 1990.

تغير الموقف في عام 1990م بشكل جذري. ولعب كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والرؤساء في منطقة الخليج أدواراً بدت جديدة تماماً. لم يكن أي منهم حراً في تصرفاته تماماً. تأثر رد فعل كل طرف برؤيته لمصالحه وانطلاقاً من الأحداث السابقة القريبة، وكذا الذاكرة التاريخية العميقة. كان ذلك أول حدث كبير بعد انتهاء الحرب الباردة.

لم تكن منطقة الخليج جديدة على الاتحاد السوفيتي عند حدوث الاعتداء على الكويت، إلا أن دوره الجديد في العالم والطابع الجديد للعلاقات المتبادلة بين السوفييت والأمريكيين لم يسمح له بلعب دور محايد، كما هو الأمر أثناء النزاع الإيراني العراقي سابقاً.

اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980م، واستمرت ثماني سنوات تقريباً. وربما استفاد السوفييت من هذه الحرب في انشغال إيران عن التدخل السوفيتي في أفغانستان إلا أن هذا الصراع كان له آثار سلبية على مصالح الاتحاد السوفيتي. ارتبط الاتحاد السوفيتي بمعاهدة صداقة وشراكة اقتصادية وعسكرية مع العراق. أما إيران فكانت هناك مصالح مشتركة بين الجارين. كلا النظامين العراقي والإيراني - معاديان للإمبريالية وبدلاً من أن يكافحا معاً ضد الإمبريالية والصهيونية انشغلا بإثارة المشاكل لبعضهما البعض، وتم التضحية بمئات الآلاف وتدمير البلدين اقتصادياً. وقد ضاعفت هذه الحرب من الشقاق والخلافات في العالم العربي. وفي العامين الأولين للحرب وضع الاتحاد السوفيتي قيوداً على توريد الأسلحة للعراق إلا أنه وعندما انتقلت الحرب إلى الأراضي العراقية تم استئناف تصدير الأسلحة.

وفي واشنطن لم يعارض القادة هناك أن يعطي العراق درساً لإيران رغم عدم تعاطفهم معه بالمرّة. إلا أن ذلك لم يمنعهم من تصدير الأسلحة إلى إيران في إطار اتفاقيات تحولت لاحقاً إلى فضائح حملت عنوان "إيران جيت"، وعندما أصبحت الحرب تهدد بلدان الخليج العربي زادت الولايات المتحدة الأمريكية من حجم قواتها العسكرية البحرية في المنطقة، الأمر الذي أثار رد فعل غاضباً من جانب موسكو. وفي تصريح لوكالة الأنباء السوفيتية تاس في 8 مارس 1984م انتقد الاتحاد السوفيتي "الانتهاكات القانونية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية" حيث أعلن عن عدم الاعتراف بالقيود التي وضعتها واشنطن على حرية الإبحار في المياه المفتوحة وتحليق الطائرات في الفضاء الجوي فوقها.

إلا أن الأمر لم يتخط حدود التصريحات والخطابات، وذهب كلا البلدين مع غياب الثقة المتبادلة بينهما لحل المشكلة وإيقافها في انتهاج سياستين متوازيتين.

ومنذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية دعا الاتحاد السوفيتي إلى الوقف الفوري للعمليات العسكرية وتسوية النزاعات بالسبل السلمية على طاولة المفاوضات واصفاً هذا الصراع بالمساوي وغير المبرر، وأنه يتناقض والمصالح الوطنية لكلا البلدين. واستمر الاتحاد السوفيتي في انتهاج هذا الخط السياسي طوال مدة الأزمة. وتسببت هذه السياسة في بعض الخلافات



أحياناً مع العراق وأحياناً أخرى مع إيران. ودعم الاتحاد السوفيتي كل جهود الوساطة والمبادرات الهادفة إلى تسوية الخلاف سواء من جانب الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الإسلامي أو حركة عدم الانحياز أو مجلس التعاون الخليجي وغيرهم. ودعت **موسكو** أكثر من مرة الطرفين المتنازعين إلى وقف العمليات العسكرية، وسحب قواتهما إلى الحدود الدولية المعترف بها وفقاً لاتفاقيات الجزائر 1975م، والبدء في مفاوضات التسوية النهائية لكل القضايا الخلافية. كما دعم الاتحاد السوفيتي المبادرات والمقترحات الأخرى الهادفة إلى الوقف التدريجي لإطلاق النار، وتقليص مساحة العمليات العسكرية ووقف إطلاق النار على المواقع المدنية والمهجوم على السفن التجارية في الخليج العربي. وقد تم إبلاغ هذه الأفكار للرئيس العراقي **صدام حسين** أثناء زيارته إلى **موسكو** (ديسمبر 1985م)، وإلى وزير الخارجية العراقي **طارق عزيز** أثناء زيارته (فبراير 1987م). كما أكدت القيادة السوفيتية على الموقف نفسه أثناء زيارة نائب وزير الخارجية الإيراني **خ. كاظم بور أردبيللي** في إبريل 1985م وأثناء الزيارة التي قام بها خلفه **لاريجاني** في أغسطس 1986م، ثم في فبراير 1987م أثناء زيارة وزير الخارجية الإيراني **علي أكبر ولاياتي**. وقد لعب كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية دوراً مهماً في صياغة وقبول قرارات مجلس الأمن حول الحرب العراقية الإيرانية بما في ذلك القرار الأخير رقم 598 الذي توقفت الحرب بموجبه في النهاية في عام 1988م. ولم يؤثر تغير القيادة في الاتحاد السوفيتي على السياسة السوفيتية في التعامل مع الحرب العراقية الإيرانية غير أن السياسة العامة لـ **مikhail Gorbachev** التي كانت تنحى إلى التفاهم المتبادل مع واشنطن ونزع فتيل الخلافات معها أصبحت أكثر حرصاً على التوصل إلى تسوية للصراع.

وبفضل الإجراءات المتوازنة والحذرة تحسنت العلاقات السوفيتية الإيرانية على الرغم من مساعدة إيران للمعارضة الأفغانية. وبعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني **علي أكبر ولاياتي** إلى **موسكو** ظهرت أخبار تفيد بإعادة افتتاح خط الغاز الإيراني السوفيتي وعاد الخبراء السوفييت مرة أخرى إلى مصنع الحديد في **أصفهان** وإلى غيره من المصانع الإيرانية. وتمت في **موسكو** إعادة افتتاح الغرفة التجارية السوفيتية الإيرانية. كما زار طهران في أغسطس 1987م النائب الأول لوزير الخارجية **يولي فورونتسوف**، وتم التوقيع على اتفاقيات "بإقامة مشروعات كبرى للتعاون المتبادل".

ومن الخطوات المهمة على طريق تطبيع العلاقات السوفيتية الإيرانية؛ الزيارة التي قام بها رئيس المجلس الإسلامي والقائم بأعمال القائد الأعلى للقوات المسلحة الإيرانية

هاشمي رافسنجاني إلى الاتحاد السوفيتي في عام 1989م، وقد رأت القيادة السوفيتية في هذا الرجل شخصاً يستحق قيادة إيران مستقبلاً؛ ولذا لقي استقبلاً حاراً. وقام جورباتشوف ورافسنجاني بالتوقيع على إعلان مبادئ حول العلاقات والتعاون الودي بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأعلنت الدولتان ”أهما سيشرعان بالتعاون بهدف إنقاذ العالم من الحروب والتهديدات العسكرية عن طريق حظر استخدام وتدمير كل أسلحة الدمار الشامل“. ويمثل هذا الإعلان تويجاً لسياسة الواقعية البرجماتية التي انتهجتها كلتا الدولتين. وتكشف درجة التقارب حقيقة أن الاتحاد السوفيتي قد وافق على التعاون مع الجانب الإيراني في دعم قدراته الدفاعية على الرغم من عدم الكشف عن تفاصيل الاتفاق العسكري، وأشار الجانبان إلى البرنامج طويل الأمد للتعاون الاقتصادي إلى عام 2000م.

وتجدر الإشارة إلى رؤية الجانبين حول الوضع في الخليج العربي والمحيط الهندي: ينبغي أن تتحول منطقتنا الخليج العربي والمحيط الهندي إلى مناطق تخلو من الحروب والاضطرابات، ومن جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح الكيماوي والنووي. وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي الانسحاب الكامل لجميع الأساطيل الحربية التابعة للدول الأجنبية. وتقع مسؤولية توفير السلام والأمن في هذه المنطقة على عاتق دول المنطقة.

وفي ضوء الأزمة الكويتية وحرب الخليج 1990-1991م بدأت هذه الأفكار على قدر كبير من السداجة. كانت هذه الرؤية في الحقيقة تعكس جوهر المصالح طويلة الأمد بغض النظر عن الظرف السياسي الراهن.

كانت سياسة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، تسيران بشكل متوازٍ غير متقاطع فيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية، ولم يكن هذا يعني أن عدم ثقة كل منهما في نوايا الآخر قد تلاشت. كان لدى الاتحاد السوفيتي مصالحه المشروعة في منطقة الخليج التي تكمن في ألا تصح هذه المنطقة مصدرراً للتهديدات الموجهة لأمنه. وكانت موسكو بالفعل مهتمة بأن تقوم بلدان المنطقة بحل مشكلاتها بنفسها، على الرغم أنه وبعد تجربة الحرب الإيرانية العراقية، ثم اعتداء العراق على الكويت، بدأت هذه الأماني مجرد أوهاام حاملة. كان الاتحاد السوفيتي حريصاً على الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية على تقليص الوجود العسكري في المحيط الهندي، وصولاً إلى إخلاء هذه المنطقة تماماً من السلاح، بهدف التقليل من حدة التنافس العالمي على الهيمنة. غير أن هذه المقترحات السوفيتية العادلة والعقلانية فسرت على أنها تقليص لمواقع الولايات المتحدة الأمريكية القوية في المنطقة، ودعم لمواقع السوفييت الضعيفة،



وأن الهدف منها هو مساعدة السوفييت على تحقيق التوازن في القوى في المنطقة؛ ولذا فقد تم التعامل معها بتوحس وبإصدار أحكام مسبقة، مثلما تم التعامل مع المبادرة السوفيتية حول البحر المتوسط.

كتب عالم السياسة الأمريكي ش. تشوبين: ”يربط الاتحاد السوفيتي بحث هذه القضايا بالنظر في موضوع نزع السلاح في المحيط الهندي. إن هذا من شأنه دعم الاتحاد السوفيتي عسكرياً على حساب الغرب. وأي اتفاق يحقق التوازن والتعادل في القوى في هذه المنطقة هو في صالح السوفييت“

كانت السياسة الأمريكية تهيمن عليها مساعي الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة. وفي الواقع يمثل تاريخ أي منطقة حلقة من الخروقات التي تعترى النظام السابق ومن ثم ظهور نظام جديد. وتعتبر الثورة الإسلامية الإيرانية المعارضة لأمريكا والشاه مثلاً واقعياً دراماتيكياً على ذلك. وعلى الرغم من توفر الظروف الإقليمية والداخلية لاندلاع الثورة، غير أن واشنطن رأت أن سبب كل ما يحدث في المنطقة هو السياسة السوفيتية التي تقف خلف كل شيء. تم النظر إلى التدخل السوفيتي في أفغانستان بوصفه دليلاً دامغاً على سياسة التوسع السوفيتية باتجاه الخليج العربي.

ورغم أن المبادرات السوفيتية لتحقيق الأمن في الخليج العربي والمحيط الهندي اتسمت بالطابع الدعائي، إلا أنها كانت عقلانية في مضمونها. ففي عام 1977م اقترح الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة الأمريكية إجراء مباحثات ثنائية حول الحد من النشاط العسكري في المحيط الهندي. غير أنه وبعد انتهاء الجولة الرابعة من المفاوضات انسحب الأمريكيان فجأة. وكان انسحابهم في اللحظة التي أضحت فيها الاتفاقية الأمريكية السوفيتية تحمل ملامح وإطاراً محدداً، وبعد أن تم التوافق على عدد من القضايا بما فيها الاقتراب التدريجي من مرحلة الانفراج العسكري، وتخفيف التوتر في منطقة المحيط الهندي. تم التوصل إلى اتفاق على عدم إقامة أية قواعد عسكرية جديدة. وطرح الاتحاد السوفيتي أكثر من مرة فكرة استئناف المباحثات الثنائية حول المحيط الهندي، غير أن رد فعل واشنطن كان سلبياً.

وفي أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها ليونيد بريجنيف إلى الهند في ديسمبر 1980م قام بصياغة عدد من الالتزامات المتبادلة والتي كان يمكن للولايات المتحدة الموافقة عليها مع غيرها من البلدان العظمى الأوروبية والصين، وكل الدول المهتمة بتحقيق اتفاق حول الأمن الشامل

في منطقة الخليج العربي. وقد تمت الإشارة على وجه الخصوص إلى أن جميع بلدان المنطقة يجب أن تكون متساوية في الحقوق في بنود هذه الاتفاقية التي تحقق مصالحهم الحيوية.

غير أنه تم رفض هذه المقترحات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 11 ديسمبر 1980 أعلن مندوب الخارجية الأمريكية عن رفض **واشنطن** التام للمقترحات السوفيتية، وبرر هذا الموقف بأن "الموقف في المحيط الهندي لا يساعد على مواصلة المباحثات الأمريكية السوفيتية حول المحيط الهندي". وأن التواجد المستمر في أفغانستان للقوات السوفيتية يجعل من استئناف هذه المفاوضات أمراً بعيد المنال" وفي تصريح للخارجية الأمريكية جاء أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لبحث قضية المحيط الهندي في إطار لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة يتم من خلالها دراسة كافة المقترحات التي تؤدي إلى تحقيق الأمن ليس فقط في منطقة الخليج العربي بل ومنطقة المحيط الهندي بما فيها البلدان المطلة على شواطئه. وربطت الإدارة الأمريكية مناقشة هذه المقترحات بشكل مباشر مع قضية أفغانستان. وفي الثاني عشر من ديسمبر 1980 أعلن وزير الخارجية الأمريكي **إ. ماسكي** في تصريح للصحافة وبلهجة حادة رفضه للمقترحات السوفيتية، وربط الموقف الأمريكي بالموقف من "القضية الأفغانية" ورفضت الصين أيضاً المبادرة السوفيتية.

وفي عام 1982 اقترح الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة تقليصاً متبادلاً للأساطيل العسكرية البحرية، وكذا خروج الغواصات حاملة الصواريخ من مناطق واسعة من العالم على أن يتم الاتفاق بين الطرفين على مسارات محددة لها. إلا أن **واشنطن** لم ترد على المقترح.

وفي تلك الفترة لم يكن لدى الاتحاد السوفيتي استعداد للثقة سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من الدول الغربية في أوروبا أو الصين أو حتى في بلدان المنطقة. كما تم تجميد كافة المبادرات اللاحقة التي تقدم بها **ميخائيل جورباتشوف**.

ولكن، وكما أشار الخبراء الغربيون أنه باستثناءات قليلة كان الهاجس الأمني عند الاتحاد السوفيتي من ناحية الحدود الجنوبية باعثه نظرة الاتحاد السوفيتي إلى المشاكل النفطية في تلك المنطقة.

وفي التقرير الذي صدر في عام 1981 من قبل مجموعة باحثين بالكونجرس الأمريكي نجد قائمة من الأسباب التي دفعت إلى التدخل الأمريكي في منطقة الخليج، ومن بينها العدوان أو احتلال دولة عميلة للاتحاد السوفيتي، أو الاتحاد السوفيتي نفسه، أو كليهما،



للدول المنتجة للنفط. كما تم الحديث أيضاً عن الإجراءات التي تستخدمها الدول المنتجة للنفط أحياناً لاستخدام النفط كسلاح سياسي ورفع أسعاره ما يؤدي إلى أزمات تضخم اقتصادي في الغرب، وكذلك عمليات خفض الإنتاج.

وأصبحت مقاومة التهديد السوفيتي المفترض لنفط الخليج هو المحور الأساسي للسياسة الأمريكية في المنطقة. وقد كتب رونالد ريجان عن ذلك في صيف عام 1980م أثناء حملة ترشحه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية: ”إذا تجردنا عن الانشغال بالكلام الجميل وتحدثنا بصراحة فإن الهدف الأساسي لأمريكا في الشرق الأوسط يجب أن يكمن في عدم السماح لأن تسقط هذه المنطقة في هيمنة الاتحاد السوفيتي. فإذا استطاعت موسكو أو أي من حلفائها الراديكاليين في المنطقة فرض سيادتها أو التحكم في مصادر النفط التي يعتمد عليها الغرب (سواء في مناطق الآبار النفطية نفسها أو في المناطق الإستراتيجية على طريق خطوط الإمدادات) فإن اقتصاد الدول الصناعية الكبرى سيكون مهدداً وستعرض قدرات الناتو واليابان في مقاومة الضغوط السوفيتية لخسائر كبيرة. وفي الحقيقة إذا سمحت أي حكومة أمريكية بهذا الأمر وأن تصبح إمدادات النفط لأمريكا وحلفائها غير مستقرة فإن ذلك سيعني تحييد أوروبا الغربية واليابان ومحاصرة الصين وانتهاء بالعزلة التامة للحكومة الأمريكية نفسها.“

وفي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات أخذ محللو وكالة الاستخبارات الأمريكية وخبراء السياسة الأمريكيون في إطلاق فرضيات أن الاتحاد السوفيتي سيتعرض لنقص في إمدادات النفط وسيفتقد إلى الموارد اللازمة لاستيراده، وسيحاول بالتالي نشر سيطرته وهيمنته على منطقة الخليج العربي. وكان ذلك بمثابة تحول بنسبة 180 درجة في تقييم الموقف مقارنة بالوضع في الستينيات، حيث كان الحديث حينها يدور عن تهديد لتدفق النفط السوفيتي الرخيص إلى الغرب.

كان التعامل السوفيتي والغربي مع قضايا النفط يفتقد للتماثل، فبعد الحرب العالمية الثانية كان النشاط الاقتصادي في بلدان أوروبا - بنسب مختلفة - يعتمد على الإمدادات المنتظمة للنفط من الخليج العربي وشمال إفريقيا. وبقي الاتحاد السوفيتي طوال القرن العشرين مصدراً للنفط. ونمت صادرات النفط السوفيتية في نهاية الخمسينيات، وخلال الستينيات لدرجة أن الغرب أصبح يتحدث عن خطر الإغراق السوفيتي للعالم بالنفط. كانت تلك إحدى الحجج التي جعلت الشركات النفطية تخفض من أسعارها في بداية الستينيات حتى لا تخرج من السوق النفطية. وقد أدى ذلك إلى تأسيس منظمة الدول المنتجة للنفط أوبك التي أصبحت لفترة

محرّكاً فعلاً لأسعار النفط، وما نتج عنه من إعادة توزيع لمداخيل النفط لصالح أعضاء المنظمة على حساب شركات النفط الكبرى.

أما قضية الامتيازات النفطية الغربية فكانت جزءاً من الخطاب السوفيتي المعادي للإمبريالية، والمؤثر الذي كان بمثابة لطمة مؤلمة وموجعة للغرب. وفي النهاية كان إقصاء الحكومة البرجوازية الإصلاحية المعتدلة في إيران برئاسة مصدق يهدف إلى الحفاظ على سيطرة الغرب على النفط الإيراني، وساعدت السياسات الأنانية وقصيرة النظر للشركات النفطية على إذكاء المشاعر المعادية للغرب في المنطقة.

وتضمنت الكتابات والأدبيات السوفيتية حول الشرق الأوسط والأدنى آراء ثابتة تصف الامتيازات النفطية الغربية بكونها قاعدة للتأثير السياسي الغربي في المنطقة. وبالطبع، وعن حق، ارتبطت هذه الفكرة بمفاهيم ”الحرب الباردة“، و”التكتلات العدوانية“، و”الانقلابات العسكرية“، التي وقعت لصالح أباطرة النفط، وعلى غرار السياسة السوفيتية المعادية للغرب خلال الخمسينيات والستينيات كان هذا الخطاب متوافقاً ومتجاوباً مع آمال وطموحات شعوب المنطقة.

ثم أخذت الشركات الغربية في التراجع تدريجياً عن نظام الامتيازات وسعت إلى صياغة أطر جديدة للتعاون مع البلدان النفطية، وهو ما عكس عدالة مطالب الدول المنتجة للنفط، وفي الوقت نفسه صحة موقف الاتحاد السوفيتي الذي دعم لسنوات طويلة تلك المطالب.

ولم ينجح أي من القادة الغربيين أو الدعاية الغربية في إقناع الشعوب والزعماء السياسيين في المنطقة بصحة موقفهم في التعامل مع القضايا النفطية. فمنذ انقلاب إيران وحتى الحملة العسكرية الأمريكية على العراق بعد احتلال الكويت كان الجميع يعرف جيداً أن منتجي النفط يستطيعون ”أن يفعلوا به ما يشاءون باستثناء أن يشربوه“. كان منتجو النفط مهتمين ببيعه مثلما كان الغرب مهتماً بشرائه. ودار الحديث عن شروط توريد النفط وسعره. غير أن النفط تحول فجأة إلى محرك مهم للسياسة والاستراتيجية الإقليمية والعالمية، وأدى في بعض الحالات إلى تورط الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً في المنطقة حتى وصل الأمر إلى نشوب حرب حقيقية ضد العراق.

ومن غير المستبعد أنه في أثناء فترة المواجهة السوفيتية الأمريكية كان منطلق السياسات السوفيتية يستهدف تحقيق الحد الأقصى من الإضرار بالولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه



يمكن أن نورد بعض البراهين والدلائل عن عدم استهداف الاتحاد السوفيتي في أي وقت من الأوقات لنفط الشرق الأوسط والأدنى. أولاً: أنه حتى صغار السياسيين كانوا يعوون أن أي خطوة جادة في هذا الاتجاه كانت ستفسر بكونها تهديداً مباشراً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وتمثل عملاً عدائياً، واستفزاً له عواقب وخيمة. وقد استهدفت السياسة السوفيتية الإقليمية والعالمية عبر الحكومات المتعاقبة تجنب الصدام العسكري مع واشنطن. وثانياً: أن التحول الدوجماتي في طريقة تفكير الزعماء السوفييت حال دون إمكانية وفرصة السيطرة على منظومة العلاقات الاقتصادية والتي أصبحت تدفقات النفط هي المحدد الأساسي لها. لم يكن باستطاعة الاتحاد السوفيتي أن يصبح بديلاً للغرب في المنطقة أو أن يكون شريكاً اقتصادياً لبلداتها. كما أنه كان عاجزاً عن استيعاب النفط التي تصدره المنطقة أو توريد المعدات والتجهيزات اللازمة لها، وكذا السلع والأغذية. وثالثاً: كان الاتحاد السوفيتي يندمج شيئاً فشيئاً في الاقتصاد العالمي، وأصبح أكثر اعتماداً على استيراد التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات الغذائية والسلع الأساسية. بالإضافة إلى ذلك كانت التجارة بين الاتحاد السوفيتي وبلدان الشرق الأوسط والأدنى في تنام مطرد. وكانت الأرباح الثابتة للدول المصدرة للنفط تعني أكثر فأكثر عمليات سداد مستقرة لواردات الأسلحة والمنتجات الصناعية. ولم يكن الاتحاد السوفيتي يهدف إلى تدمير الاقتصاد الغربي أو في قطع علاقاته الاقتصادية مع الغرب. وربما كانت هناك خطط عسكرية في حال حدوث صدام مسلح عالمي انتحاري يقوم به الاتحاد السوفيتي بهدف قطع إمدادات النفط إلى الغرب إذا ما تحول الأخير إلى عدو عسكري. وربما لدى البنتاجون خطط لاحتلال موسكو أو نيجني نوفجورود.

وماذا عن الواقع حينها؟ أولاً: ربما كانت هناك رغبة سياسية في دعم جهود البلدان المنتجة للنفط لممارسة حقها في الاستفادة بثرواتها الوطنية الخاصة، وبالتالي تحقيق قدر كبير من الاستقلال السياسي؛ ولهذا السبب دعم الاتحاد السوفيتي في دعايته ومبادراته السياسية القضاء على الامتيازات النفطية وتأميم ممتلكات الشركات النفطية الغربية وتأسيس منظمة الأوبك. وثانياً: وصفت منظمة الأوبك بكونها "منظمة معادية للإمبريالية"، عن حق، وارتبطت بنجاحاتها بتطور الاشتراكية في العالم كله وتقدمها، وتم دعم سياسة الدول العربية في استخدامها لسلح النفط. وثالثاً: اعتبر دعم أوبك في سعيها لرفع أسعار النفط متسقاً ومصالح الاتحاد السوفيتي المصدر الأكبر للنفط والغاز، حيث كان يعني ذلك زيادة في الدخل من مبيعات المحروقات. وكما أظهر تطور الأحداث استنفاد الاتحاد السوفيتي بسبب سياساته الاقتصادية لعشرات المليارات من الدولارات من أرصده النقدية التي جمعها بعد

عام 1973م. لم يستطع الاتحاد السوفيتي الاستفادة من هذه التدفقات المالية، كما اقترب حجم الاستهلاك المحلي من حدود الإسراف الشديد على عكس إجراءات التوفير والاقتصاد في الاستهلاك التي اتبعها الغرب.

وعلى الرغم من ثقل وزن الدور السوفيتي فيما يتعلق بالإمدادات النفطية إلى الغرب فإنه بقي هامشياً دائماً. فلم تكن الاحتياطات النفطية السوفيتية أبداً بالضخامة اللازمة ولا هي سهلة الاستخراج من باطن الأرض بالدرجة التي تسمح باستبداله بنفط الخليج العربي. وحتى مع الاكتشافات الجديدة في سيبيريا إلا أنها بقيت عالية الكلفة. ومع ارتفاع الطلب على استهلاك النفط في داخل الاتحاد السوفيتي ظهرت صعوبات جديدة كبيرة تتعلق بإمكانية تصديره، وذلك رغم تزامن الانهيار الحاد في التصدير مع الأزمة العميقة التي شهدتها الاقتصاد السوفيتي بين عامي 1990-1992 حينما بلغ إجمالي حجم الصادرات 40 مليون طن سنوياً منخفضاً من 100 مليون طن.

وبقي الاتحاد السوفيتي مُصدراً للنفط والمواد النفطية، ولكن في الوقت نفسه أصبح مستورداً لبعض المنتجات النفطية أيضاً. وأحياناً ما كان يتم مقايضة صادرات السلاح والمعدات الصناعية بالنفط الذي كان يتم إعادة تصديره إلى بلدان شرق أوروبا وغربها أو إلى البلدان النامية.

وتعد الاتفاقية التي وقَّعت في عام 1966م مع إيران التي تقضي بتصدير الغاز الإيراني إلى الاتحاد السوفيتي من الاتفاقيات التي منحت موسكو قدرة على المناورة في استخدام مواردها الطبيعية. لم يصل الغاز الإيراني إلى ما وراء القوقاز، واستطاع الاتحاد السوفيتي على حساب هذه الواردات زيادة حجم مبيعاته من الغاز إلى أوروبا الغربية. وفي الواقع بدا الأمر لا يبعث على التفاؤل. ففي عام 1979م أصيبت منطقة ما وراء القوقاز بأزمة اقتصادية عنيفة بسبب توقف إمدادات الغاز الإيراني واضطرت موسكو إلى سرعة ضم هذه المنطقة إلى المنظومة الموحدة لإمدادات الغاز.

وأصبحت موسكو تشارك في استكشافات وتطوير آبار النفط في سوريا ومصر واليمن الجنوبي والعراق. ففي سوريا تم اكتشاف آبار بحجم إنتاج يبلغ مليون طن سنوياً. وكان النجاح السوفيتي الأكبر في هذا المجال في العراق، حيث اكتشفت الشركات السوفيتية آبار شمال الزميلة الغنية بالنفط.



ولكن مهما كانت ثمار الجهود التي بذلها الاتحاد السوفيتي بقي دوره ثانوياً في السياسة النفطية للمنطقة التي هيمن عليها الغرب في الأساس. وقد ترك ذلك بصمته على مستوى وطبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وبلدان شبه الجزيرة العربية.

وقد بقيت شبه الجزيرة العربية باستثناء اليمن في الستينيات والسبعينيات terra incognita (أراض مجهولة) بالنسبة للاتحاد السوفيتي. كانت تلك المنطقة من وجهة النظر السوفيتية مجال نفوذ للإمبريالية الأمريكية (المملكة العربية السعودية) والإمبريالية الإنجليزية (باقي بلدان المنطقة) والشركات النفطية الاحتكارية. كان الحكام هناك من حلفاء الغرب. وكان العمل على الإطاحة بهم واستبدالهم بنظم "ثورية ديمقراطية ومعادية للإمبريالية"، أي صديقة للاتحاد السوفيتي، يندرج تحت الأهداف والرؤية الرسولية للعالم، ويؤدي إلى إشعال المواجهة في المنطقة. كان دعم الاتحاد السوفيتي لأنصار الجمهورية ضد الملكية في اليمن بعد عام 1962م، ودعم التنظيمات اليسارية الراديكالية، ثم النظام الماركسي في اليمن الجنوبي، ودعم الانفصاليين في عمان، والاتصالات مع القوى اليسارية في السعودية وإمارات الخليج العربي، من شأنه أن يثير الشكوك والمخاوف الشديدة لدى العائلات الحاكمة في بلدان الخليج الملكية من النوايا السوفيتية.

وكانت الاتصالات القصيرة بين الاتحاد السوفيتي والتنظيمات اليسارية الراديكالية المتطرفة في عمان سبباً في تزايد مخاوف الممالك العربية من التهديدات السوفيتية.

وعندما ماطلت بريطانيا في الانسحاب من عمان وعرقل السلطان سعيد بن تيمور إجراء الإصلاحات اللازمة اندلعت صدامات مسلحة في محافظة ظفار بين المعارضة ضد قوات الحكومة والإنجليز. وتزعمت المعارضة جبهة تحرير ظفار التي انبثقت عن حركة القوميين العرب اليسارية الراديكالية. ثم تم تغيير الاسم إلى الجبهة الشعبية لتحرير المنطقة المحتلة في الخليج العربي. وبعد الاتحاد مع المنظمات الداعمة في عمان في ديسمبر 1971م تم تغيير الاسم مرة أخرى في عام 1974م إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان. وقد سيطرت تشكيلاتها العسكرية والسياسية في بداية السبعينيات على مساحة واسعة من محافظة ظفار، واعتمدت على المساعدات القادمة من اليمن الجنوبي أو عبره. وتلقى مقاتلو الجبهة تدريبهم في الصين وجلبوا معهم السلاح وأفكار ماو تسي تونج. وبعد تدشين العلاقات في عام 1979م شرعت اللجنة السوفيتية لتضامن بلدان آسيا وإفريقيا في إعداد وتدريب مقاتلي الجبهة وتقديم الدعم العسكري والتمويلي.

ولم يعول القادة السوفييت على انتصار الثوار فقد كان الموقع الإستراتيجي المهم لعمان الذي يسيطر على بوابة الخليج العربي من الأهمية بحيث لا يمكن للغرب القبول بقيام نظام ديمقراطي قوي حليف للاتحاد السوفيتي في هذا البلد. وفي 1970 وصل السلطان قابوس إلى السلطة وكان قد تخرج في المدرسة العسكرية البريطانية. وشرع قابوس في القيام بإصلاحات ودعم قدرات الجيش والإدارة غير أنه اضطر إلى الاستعانة بقوات الشاه في الفترة بين عامي 1973-1976 لقمع ثوار ظفار. ثم قام بضم بعض الثوار إلى الحكومة، وحقّق بذلك المصالحة الوطنية. وبعد هزيمة الثوار دفع الاتحاد السوفيتي اليمن الجنوبي إلى تطبيع علاقاته مع عمان، ولم يعارض انضمام السلطنة إلى الأمم المتحدة.

وازدادت حالة انعدام الثقة من قبل العائلات الحاكمة في المنطقة تجاه الاتحاد السوفيتي، وزاد منها الرفض التقليدي للشيوعية، ونظرية الإلحاد الرسمية التي تتبناها الإيديولوجية السوفيتية.

غير أن السياسة الرسولية السوفيتية في شبه الجزيرة العربية لم تتخذ أي خطوات فعلية ضد الأنظمة الملكية التي أثبتت صموداً كبيراً في الستينيات. وحتى الدعم السوفيتي العسكري للثوار في ظفار كان موجهاً ضد الإمبريالية وضد البريطانيين، ولا يهدف للتدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة، وكان إعلان المستعمرات البريطانية السابقة في شبه الجزيرة لاستقلالها متزامناً مع الهزيمة العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير عمان، وهو ما دفع موسكو إلى إرساء تعاون براجماتي مع كل بلدان الخليج بلا استثناء.

ومن أمثلة هذه الاتصالات العلاقات الكويتية السوفيتية. فبعد أن ماطلت موسكو في الاعتراف باستقلال الكويت في عام 1961 بسبب ادعاءات العراق بملكيتها لهذه الأراضي؛ قرر الاتحاد السوفيتي في النهاية إقامة علاقات رسمية دبلوماسية في عام 1963م. كما دعم قبول الكويت في الأمم المتحدة. وربما من الصعب أن نرصد توتراً أو تناقضاً في العلاقات بين البلدين منذ تلك الفترة وحتى اليوم على الرغم من اختلاف النهج في التعامل مع القضايا الدولية أحياناً ومنها القضية الأفغانية على سبيل المثال. كانت الكويت الدولة الضعيفة والغنية المحاطة بجزران أقوى في حاجة إلى أصدقاء. واقتنع الحكام في الكويت بسرعة بأن نوايا الاتحاد السوفيتي لا تمثل خطراً على الكويت، وأنه يسعى إلى إقامة علاقات متبادلة النفع. وشهدت الفترة بين الستينيات والثمانينيات القيام بالعديد من الزيارات الرسمية المتبادلة وتوقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي والعسكري ولو بقدر محدود. واتفقت آراء الطرفين فيما يتعلق بالصراع العراقي الإيراني ودعم سيادة بلدان الخليج، وكذا فيما يتعلق بالتسوية الشرق أوسطية.



وعندما أضححت الحرب العراقية الإيرانية تهدد الممرات المائية الكويتية حصلت القوات الكويتية على دعم عسكري سوفيتي عن طريق تواجد الطراد السوفيتي العسكري وهو الأمر الذي أثار حفيظة واشنطن قليلاً. وأقرضت الكويت موسكو 300 مليون دولار في عام 1989م. وكان هذا القرض يعني بالنسبة للكويت تنويعاً للاستثمار الخارجي، وكذا انتقالاً إلى أشكال جديدة من التعاون. ولكن في كل الأحوال كانت كل مصالح الكويت مرتبطة بالغرب. ولم يكن هناك أي وجه للمقارنة بين حجم الاتصالات مع الاتحاد السوفيتي وبين الشراكة الثابتة والراسخة بين الكويت والغرب؛ ولذا لم يتضرر الكويت على الإطلاق من علاقاته بموسكو.

وقد اعترف الاتحاد السوفيتي باستقلال كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة بمجرد إعلان حكوماتهم ذلك في عام 1971م. غير أن إرساء العلاقات الدبلوماسية الرسمية تأخر بعض الشيء بسبب الخلافات بين واشنطن ولندن والرياض، حيث كان للمخاوف الخاصة لدى حكام هذه الإمارات تأثير وإن لم يكن الأهم. وحتى التدخل السوفيتي في أفغانستان لم يكن له دور حاسم في ذلك. فقد صرح ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن خليفة: "ستبقى القدس بالنسبة لنا دوماً أهم من كابول". وأطلق رئيس الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تصريحاً مماثلاً.

وأظهر النموذج الكويتي فوائد تنويع العلاقات الخارجية، وضرورة امتلاك قنوات دائمة للحوار والمشاورة مع الاتحاد السوفيتي، ودفع الممالك والإمارات الأخرى في المنطقة إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. وفي عام 1985م تم الاتفاق على تبادل السفراء بين الاتحاد السوفيتي والإمارات العربية المتحدة. وفي أكتوبر 1986م وصل أول سفير سوفييتي إلى (أبو ظبي). وفي عام 1985م اتفق الاتحاد السوفيتي وعمان أيضاً على تبادل السفراء. وقام السفير السوفيتي في الأردن بتمثيل موسكو في البداية لدى عمان ثم تم افتتاح مكتب تمثيل سوفييتي في مدينة مسقط. وفي النهاية تم تبادل السفراء مع قطر في عام 1989م ثم مع البحرين في عام 1991م.

وكان القادة في موسكو على قناعة بأن هذه المجموعة من الدول ستبقى ضمن المعسكر الغربي. ولم يكن تأسيس مجلس التعاون الخليجي أمراً ذا أهمية بالنسبة لموسكو سواء تحول إلى حلف عسكري أو بقي آلية سياسية تشاورية؛ ولذا وبعد فترة من إبداء المخاوف أصبح الاتحاد السوفيتي يتعامل مع هذه المنظمة ونشاطها بترحاب.

ومنذ توقف العلاقات الدبلوماسية بين **موسكو** و**الرياض** في عام 1937م واستدعاء السفير السوفيتي **ك. حكيموف** إلى **موسكو** وإطلاق النار عليه، توقفت كافة قنوات الاتصال بين البلدين. ولم تستطع برقيات التهئة المتبادلة بمناسبة الأعياد الوطنية واللقاءات في الأمم المتحدة أن تكون بديلاً لها. (لم يتم قطع للعلاقات رسمياً). ومنذ الخمسينيات بدأ الدبلوماسيون يهيئون التربة لإعادة تبادل السفراء إلا أن جهودهم باءت بالفشل.

كانت مشاعر الكراهية للشيوعية تسيطر على العائلة المالكة السعودية، الذين كانوا يتخوفون من أن يكون أي مبعوث دبلوماسي سوفيتي ضابطاً في **الكي جي بي** ينشط داخل المملكة لزعزعة استقرارها. وكانت تسيطر عليهم قناعة بأن الاتحاد السوفيتي عدو، وأن الوضع سيكون أكثر هدوءاً واستقراراً إذا لم ترتبط المملكة بعلاقات دبلوماسية معه. كان السبب الأساسي هو عدم رغبة **الرياض** في الوصول إلى نقطة تلاقٍ مع **موسكو**.

أدى وصول أنظمة يسارية راديكالية في اليمن الجنوبي وأثيوبيا، ودخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان، وظهور التهديدات الإيرانية ثم العراقية إلى إرغام **السعودية** على تحديد بوصلتها نحو **واشنطن**.

كما أرغم تنامي قوة وقدرات التوجهات المحافظة في العالم العربي وفشل التجارب الثورية اليسارية المعارضة للغرب القيادة السوفيتية على البحث عن سبل للتفاهم المتبادل مع الأنظمة المحافظة بما في **المملكة العربية السعودية**. وقام الاتحاد السوفيتي بدعم خطة التسوية الشرق أوسطية التي مثلت مقترحات الملك **فهد** جوهرها وتم قبولها في القمة العربية في **فاس** المغربية في عام 1982م. اهتمت **العائلة السعودية** مع الوقت بإرساء الحوار مع الاتحاد السوفيتي حول القضايا الإقليمية، وخاصة الحرب العراقية الإيرانية، خوفاً من اتساع رقعتها. وكما سبقت الإشارة قام وزير الخارجية السعودي **سعود الفيصل** بزيارة رسمية إلى **موسكو** في ديسمبر 1982م ضمن وفد اللجنة السباعية التي تشكلت بقرار من القمة العربية في **فاس** في سبتمبر 1982م. وقد حظي باستقبال حار وعلى أعلى المستويات بما في ذلك لقاء جمعه مع **أندرووبوف**، وبدأ البلدان مرحلة من المشاورات الدائمة في إطار الأمم المتحدة. وفي أغسطس-سبتمبر 1985م قام الأمير **فيصل** الابن الأكبر للملك **فهد** بزيارة غير رسمية إلى الاتحاد السوفيتي. وفي يناير 1987م زار **موسكو** وزير النفط السعودي.



وفي يناير 1988م قام وزير الخارجية السعودي الأمير **سعود الفيصل** بزيارة إلى الاتحاد السوفيتي محملاً برسالة من الملك **فهد** بوصفه رئيساً لمجلس التعاون الخليجي. وفي عام 1988 قام النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي وسفير **موسكو** لدى أفغانستان، **يولي فورونتسوف**، بزيارة إلى الرياض، حيث أجرى مشاورات حول تسوية المشكلة الأفغانية.

لكن على ما يبدو، كانت العلاقات السعودية السوفيتية لتبقى شبه مجمدة لسنوات طويلة لولا أزمة الكويت التي اندلعت في أغسطس 1990م.

كانت الأزمة والحرب في الخليج بمثابة محنة لاختبار مدى ثبات وترسخ المنظومة الجديدة للعلاقات الدولية، التي يجب أن يكون من أهم عناصرها التعاون السوفيتي الأمريكي. كما أظهرت الأزمة في الوقت نفسه الحدود والقيود المفروضة على هذا التعاون.

لم يتوقع أحد في **موسكو** أو **واشنطن** العدوان العراقي على الكويت. وعلى الرغم من نجاح العراق في بناء ترسانة عسكرية ضخمة وجيش قوي لم يكن من الممكن القبول بضم الكويت، والذي كان يعني تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية والعالم أجمع. كانت الحرب العراقية الإيرانية قد انتهت لتوها بعد أن كادت تقضي على نظام **صدام حسين** في لحظة ما. وبدا المناخ الدولي وكأنه يسير في اتجاه التعاون واستخدام الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية. والحق يقال، كانت **واشنطن** تتخوف أكثر من **موسكو** من نزعة المغامرة لدى عدد من الزعماء العرب وتأخذها في الحسبان. إلا أنهم لم يتصوروا أبداً مستوى جهل **صدام حسين** بالواقع الدولي.

وشهد اللقاء الذي عقد بين وزير الخارجية السوفيتي **إدوارد شيفرنادزه** ووزير الخارجية الأمريكي **جيمس بيكر** في مطار **فنوكوفا** بضواحي **موسكو** يوم 3 أغسطس 1990 صياغة المبادئ التي التزمت بها الدولتان خلال شهر الأزمة.

وأظهر الطرفان أن التفاهم السوفيتي الأمريكي مهم للغاية عندما يتعلق الأمر بأزمة حادة مفاجئة. فقد بدا الطرفان متحدين ضد العدوان العراقي على الكويت، وأصدر كلاهما إعلاناً مشتركاً بهذا الصدد، واستخدم كل منهما أدواته الأكثر فعالية في تلك المرحلة. فقامت **واشنطن** بتجميد الأصول العراقية والكويتية في البنوك الأمريكية. وقام الاتحاد السوفيتي بتجميد صادرات الأسلحة إلى العراق تجاوباً مع الخطوة الأمريكية. وكانت أربعة أخماس الأسلحة العراقية سوفيتية الصنع. واتخذت كل من الصين وفرنسا الخطوة ذاتها فيما يتعلق

بتوريد الأسلحة إلى العراق. وكان لهذه الخطوة من جانب **موسكو** أثرها ليس فقط العملي بل والسياسي. أصبح الاتحاد السوفيتي في صف الضحية على الرغم من معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة مع العراق منذ سنوات المواجهة العالمية بين الشرق والغرب. وقد ثمن **جيمس بيكر** الخطوة السوفيتية مصرحاً بأنها خطوة صعبة على **موسكو**، أخذاً في الاعتبار علاقتها الوطيدة مع العراق.

وجاء في الإعلان المشترك أن "كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عضوان في مجلس الأمن، ويعتقدان أنه من الضروري أن يدين المجلس بشكل عاجل وحاسم هذا العدوان غير الشرعي والغاشم من قبل القوات العراقية على الكويت. وأن كلا البلدين يريان أنه من الضروري أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن بشكل عاجل وكامل. وتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي دعوتهما العراق للانسحاب الفوري من الكويت وأن يتم استعادة وضمّان السيادة والاستقلال الوطني والسلطة الشرعية والوحدة الإقليمية للكويت".

وعندما شرعت الولايات المتحدة في تنظيم أكبر وأسرع عملية نقل قوات إلى منطقة الخليج العربي، وفي الاستعداد للقيام بعمليات عسكرية ضد العراق بدا أنه من الضروري بمكان تحقيق التعاون مع الاتحاد السوفيتي وإن بدا ضعيفاً. فبدون الاتحاد السوفيتي لم يكن ليحدث الإجماع الدولي ضد العدوان العراقي. وبدون التعاون لم يكن من الممكن تمرير 12 قرار مجلس الأمن مثلت الأساس والقاعدة القانونية الدولية التي بررت الإجراءات التي اتخذت لوقف العدوان. إلا أن الشيء الأساسي يكمن في أمر آخر. كانت المنظومة الجديدة للعلاقات المتبادلة هي من سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بتعرية مواقعها العسكرية في أوروبا الغربية دون تخوف من تهديد سوفيتي محتمل. وبدأت في التعامل عسكرياً مع العراق مع يقين بأنه لن يتلقى أي دعم عسكري من الخارج مثلما كان الحال مع فيتنام مثلاً. كما لم تتلق القيادة السوفيتية استعراض القوة الأمريكي في الخليج بوصفه تهديداً من الجنوب، وذلك على الرغم من الهواجس التي أعلن عنها القادة العسكريون السوفييت.

كان القادة العسكريون السوفييت يصرخون على صفحات جريدة "كراسنويا زفيزدا" محذرين من أن عملية "عاصفة الصحراء" الأمريكية تهدف إلى إبقاء التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي لسنوات طويلة وبقوات ضخمة. وهناك انطباع محدد أن واشنطن يهملها في النهاية ليس ضمّان حماية المملكة العربية السعودية، بل تنفيذ الخطط الأمريكية العسكرية طويلة الأمد في المنطقة. فهل يتجاوز الأمر مصالح العالم إلى المصالح



الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية نفسها وعدد من حلفائها الساعين إلى تغيير موازين القوى في الشرق الأوسط والخليج العربي؟ هل من الضروري تركيز القوى والجهود على هذه المنطقة عن طريق إرسال كميات كبيرة من الأسلحة والقوات؟“

وتكرر الحديث نفسه فيما بعد في الصحيفة نفسها. ”فيما يتعلق بكون **واشنطن** تدعي لعب دور شرطي العالم فإن لديها المبرر لفعل ذلك. بالطبع تعتبر الولايات المتحدة دولة عظمى قوية، إلا أن ذلك لا يعني أنها محقة في استعراض القوة والاستعلاء على الآخرين وفرض إرادتها عليهم، وهو الشيء البادي للجميع. فهناك في **واشنطن** من يدفع إلى استخدام القوة العسكرية. وقد جاء الاعتداء العراقي على الكويت فرصة ومبرراً قوياً للأمريكيين“.

وعندما اندلعت الحرب صرح بعض الجنرالات السوفييت عن مخاوفهم فيما يتعلق بوجود عدد من الرؤوس النووية الأمريكية في المنطقة. وأمل بعض الجنرالات أنفسهم أن تتحول العراق إلى فيتنام جيدة بالنسبة لأمريكا“.

غير أن الأطر النمطية والقواعد السابقة في الحرب الباردة والمواجهة العالمية لم تعد سارية المفعول. وكان ذلك أهم تحول في الموقف الدولي.

ومثل اللقاء الذي عقد بين زعميي البلدين في **هلسنكي** في التاسع من سبتمبر مرحلة مهمة في سياسة الدولتين العظميين. لم تتضمن التصريحات الرسمية أي جديد، غير أن اللقاء في حد ذاته كان يحمل الكثير من الرمزية. فقد دَعَمَ الرئيس **جورباتشوف** كافة تصرفات الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمة، وسمح لهم بحرية التدخل العسكري أيضاً، وأكد على وحدة الموقف السياسي وتنسيق الجهود بين البلد في الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه كانت الخلافات بين **موسكو** و**واشنطن** تكمن في الهدف النهائي المراد تحقيقه والذي تخطى حدود تحرير دولة الكويت والاستراتيجيات والأساليب التي يجب أن تتبع لحل الأزمة. كانت هذه الخلافات جادة ومهمة. وساعد على ظهورها التباين في الموقف الاستراتيجي لكلا الدولتين، واختلاف تاريخ وطبيعة العلاقات مع بلدان المنطقة، وكذا اختلاف الوضع الداخلي.

وقد حددت الصحافة السوفيتية جوانب الخلاف تلك منذ الأسبوع الأول للأزمة. حيث تم التأكيد على غياب التجانس في التعامل مع الأزمة بين **واشنطن** و**موسكو**.

فقط في إطار الأمم المتحدة وتحت رعايتها - كان هذا هو المبدأ الذي تبناه الاتحاد السوفيتي في التعامل مع العقوبات الاقتصادية على العراق ومع فكرة إنشاء تحالف من قوات متعددة الجنسيات بهدف ردع العراق. لم يلق هذا الاقتراح ترحيباً أمريكياً، حيث استفادت الإدارة الأمريكية من إمكانات وآليات مجلس الأمن لإدراج العقوبات، وفيما عدا ذلك أصرت على إطلاق يدها بعيداً عن الأمم المتحدة في التدخل في العراق. حيث تم نقل قوات ضخمة إلى منطقة الصراع بعد موافقة السعودية. وكان لمشاركة قوات عسكرية من مصر وسوريا والمغرب دور مهم في صبغ هذه القوات بصفة التحالف متعدد الجنسيات.

وأرسلت بريطانيا وفرنسا قواتهما إلى السعودية بوصفهما عضوين في حلف الناتو أكثر من كونها عضوين في الأمم المتحدة، وذلك على الرغم من غياب أي آلية فعّالة للناتو في الأزمة. ربما لعبت العملية المشتركة بين أمريكا والناتو في حصار العراق عسكرياً وبحرياً دوراً أكبر. وجاء في مقالة بصحيفة إزفيسستيا أن "السياسة الأمريكية تدعو إلى عدم القبول ورفض العدوان من ناحية وإلى تحقيق مصالح إقليمية وعالمية من ناحية أخرى. وواشنطن غير معنية بتحقيق مبدأ معاقبة المعتدى بقدر حرصها وسعيها إلى الحفاظ ودعم نفوذها في الشرق الأوسط. ومن خلال إنزال قواتها في الصحراء لتكون بالقرب من أسطولها البحري العسكري، قدمت واشنطن دعماً كبيراً للسعودية الصديق والحليف ضد عدوها القديم العراق. أما موسكو فكانت على النقيض تعادي صديقها وحليفها لصالح السعودية".

ومن خلال التضحية بالعلاقات مع دكتاتور جديد، أكد الاتحاد السوفيتي مرة أخرى تأييده لنهج جديد في العلاقات الدولية. كانت المنفعة الاستراتيجية من التعاون مع واشنطن (سواء عملياً أو سياسياً) مهمة وكافية لتعويض خسائر فقدان الصداقة مع صدام حسين. ولو أيدت موسكو بأي شكل النظام العراقي المتداعي أو حتى بقيت على الحياد لانهارت المنظومة الجديدة الهشة للعلاقات مع الغرب.

وفي واشنطن صرّحوا منذ البداية أن الإدارة الأمريكية لها الحق في تحديد مفهوم مصلحة العالم والاستقرار فيه.

فمنذ البداية سارت واشنطن في اتجاه الحل العسكري للأزمة. ولو قام صدام حسين بتقلد تنازلات قبل 15 يناير 1991م لكان الحل العسكري مستحيلاً. فقد حاولت موسكو حتى آخر لحظة التوصل إلى حل سياسي.



حددت **واشنطن** أولوياتها في الأزمة منذ البداية وصاغتها في معادلة "النفط وتحرير الكويت". ومن الواضح أن مبدأ عدم القبول بالعدوان وتأديب المعتدي قد استخدم وطبق عقاباً على المساس بالمصالح النفطية الأمريكية والغربية في المنطقة بشكل عام. ولم يكن الموقف الجيوسياسي لاحتلال بلد إفريقي لآخر ليؤدي إلى نتيجة مماثلة. (فحتى المساعدات الأمريكية لتشاد ضد ليبيا كانت في المقام الأول لمعاقبة القذافي). ولكن، ونظراً لأن إجمالي النفط العراقي والكويتي يعادل إنتاج المملكة العربية السعودية، سعت **واشنطن** إلى فرض سيطرتها على المنطقة لمنع أي قوة من السيطرة على هذه المنطقة الغنية بالنفط، حتى لو لم تكن هذه القوة موالية للسوفييت أو كانت محايدة.

وفي أثناء مرحلة التحضير للحرب، وفي أثنائها ظهرت أولويات جديدة في السياسة الأمريكية يمكن وصفها بأنها تقع فيما بين النفط وتحرير الكويت، ألا وهي تدمير الآلة العسكرية العراقية تماماً بما في ذلك القدرات المزعومة بامتلاك أسلحة دمار شامل، وضمان تواجد عسكري أمريكي دائم في المنطقة، وبحجم أكبر بكثير مما كان عليه الوضع قبل اندلاع الأزمة. واتضحت نوايا الآلة العسكرية العراقية أثناء الحرب عندما حاول **صدام حسين** توسيع رقعتها وانطلقت صواريخه في اتجاه إسرائيل. وكوفئت إسرائيل على التزامها ضبط النفس بتدمير العراق تماماً وهو المنافس الأقوى والأخطر عليها في العالم العربي. وتم تدميره على يد **واشنطن** ودول التحالف.

كان من الواضح تماماً النتيجة التي ستنتهي إليها الحرب. لم يعد الاتحاد السوفيتي الدولة العظمى في نظر الشرق الأوسط، وكان ذلك أمراً مؤملاً. أدت الأزمة الطاحنة والشاملة في داخل الاتحاد السوفيتي إلى الحد من قدراته ونفوذه، إلا أنه لم يغير من أهدافه وأولوياته.

كانت القيادة السوفيتية ترى بضرورة تحرير الكويت بالسبل السلمية والحوار السياسي كحل أول. كان النهج الجديد في التعامل مع العلاقات الدولية أو كما اصطلح عليه نهج التفكير الجديد في حاجة إلى دلائل وإثباتات عملية. كان الاتحاد السوفيتي المتداعي بطبيعة الحال أكثر اهتماماً من **واشنطن** وحرصاً على الانخراط في الممارسة الدولية لهذه الفلسفة الجديدة. وأدى رفض العراق لها ثم **واشنطن** بخروجها عن إطار الأمم المتحدة إلى الإضرار كثيراً بمصالح **موسكو** وبهيبة الرئيس السوفيتي.

وتعاملت القيادة السوفيتية بتفهم لمصالح الغرب النفطية في المنطقة حتى في فترة الحرب الباردة. كان الأمر بالنسبة ل**موسكو** سيات أي حصة يسيطر عليها العراق في نفط الخليج.

وكانت **موسكو** بوصفها مصدرًا للنفط معنية بارتفاع الأسعار على الرغم من عدم تأثير أسعار النفط بشكل كبير على الموقف السوفيتي.

كان الحل السياسي للأزمة من شأنه أن يسمح **لموسكو** باستعادة شراكتها الاقتصادية المجمدة أثناء الحظر مع العراق، والذي كان يعتبر واحدًا من أهم الشركاء التجاريين مع الاتحاد السوفيتي في العالم الثالث، كما أدت الأزمة إلى وقف التعاون مع الكويت.

وتعاملت **موسكو** بازدواجية مع موضوع تدمير الآلة العسكرية العراقية. لم يكن العراق يمثل أي تهديد **لموسكو** أو أي من حلفائها على الرغم من أن تنامي قدراته الصاروخية والأسلحة الكيماوية والبيولوجية كان ليزعزع من استقرار الموقف في المنطقة ويشير قلق **موسكو**. كانت هزيمة العراق التي كانت القيادة السوفيتية على يقين بوقوعها تعني ضربة جديدة موجّهة إلى هيبة السلاح السوفيتي وكان تدمير الجيش العراقي يصب في دعم القدرة العسكرية الإيرانية ما يخلق وضعًا جديدًا غير متوقع في المنطقة.

وفي النهاية، تأثر الموقف السوفيتي بعوامل داخلية مهمة وخاصة مشاعر أكثر من 70 مليون مسلم سوفيتي. ولم يكن في مقدور القيادة السوفيتية تجاهل رد الفعل السلبي لهؤلاء تجاه العمليات العسكرية الأمريكية ضد بلد مسلم وهو العراق.

وتظهر المقارنة بين الموقفين السوفيتي والأمريكي من الأزمة أنهما كانا مختلفين لا متناقضين أو يتجاهل أحدهما الآخر. وقد حدد ذلك مختلف السياسات وحتى الاختلافات بين **موسكو** وواشنطن أثناء الأزمة. تمحور الاختلاف في أن إحدى الدولتين العظميين ألقت بكل ثقلها العسكري والسياسي والاقتصادي، فيما الأخرى كانت تحاول أن تكون بعيدة عن الصراع، وتنتهج سياسة تقوم على الأخلاقيات، وتدعو إلى التعقل في الوقت الذي كانت فيه الحرب قد اندلعت بالفعل.

ومن بين كل القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة والتي أيدتها **موسكو** وواشنطن معًا (باستثناء القرار الأول الذي أدان العدوان) كانت الخلافات المشتعلة في العالم الثالث والاتحاد السوفيتي في معظمها بسبب القرار الأخير (رقم 678) والذي يقر بتطبيق عقوبات ضد العراق ويشعرن الحملة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها. وهناك سؤال طرحه ويطرحة الكثيرون حول مدى تناقض التصويت السوفيتي في صالح هذا القرار مع سعي **موسكو** إلى التسوية السياسية. وقد طرحت مبررات كثيرة لهذا التصرف.



أصدرت وزارة الخارجية السوفيتية البيان التالي: ”يوم 29 نوفمبر اتخذ مجلس الأمن قراره رقم 678 والذي تضمن تحذيراً أخيراً للعراق بعدم القبول باستمراره في تجاهل رغبة المجتمع الدولي. غير أن قرار المجلس في نصه وروحه يمنح فرصة حقيقية لتجنب السيناريو الأسوأ لتطور الأحداث ألا وهو اندلاع الحرب. يحدد قرار مجلس الأمن فترة زمنية يمكن في خلالها البحث عن انفراجة سياسية سلمية للأزمة. ويجب العمل على عدم تفويت هذه الفرصة لتحويل الموقف إلى الخيار غير العسكري. والقيادة السوفيتية على اقتناع تام بأن الكرة الآن في ملعب العراق. ويعتمد القرار على القيادة العراقية في إحلال السلام من عدمه في منطقة الخليج العربي. يجب عليها أن تقيم بشكل واضح حالة الإصرار والإجماع من المجتمع الدولي لإعادة الشرعية الدولية والأمن في هذه المنطقة وأن يظهر رجاحة العقل والحكمة. يجب على القادة في بغداد الوعي بأن أي تجاهل جديد لقرارات مجلس الأمن هو أمر غير مقبول وسيتبعه نتائج خطيرة على العراق وشعبه في المقام الأول“.

وصرّح وزير الخارجية السوفيتي إدوارد شيفرنادزه قائلاً: ”إن الهدف من قبول القرار رقم 678 قبل 15 يناير 1991م هو السعي لتحقيق التسوية السياسية. كان هذا القرار بمثابة إشارة إلى صدام حسين بأن المجتمع الدولي ضده وأن الحرب حتمية إذا لم ينسحب من الكويت. إن قرار استخدام القوة ليس خطوة نحو الحرب بل على العكس هي آخر فرصة نحو تجنبها“.

كان الاتحاد السوفيتي بإمكانه أن يتحفظ عن التصويت على غرار الصين لولا أن التعاون مع واشنطن كان قد سار بعيداً لدرجة يمكن أن تجعل المسؤولين الأمريكيين يتفهمون خطوة كهذه من جانب موسكو بشكل سيء ما يعقّد من تطور العلاقات بين البلدين في المحاور المهمة الأخرى في السياسة العالمية.

ليس هذا فحسب. كان هناك صراع داخلي دائر في الاتحاد السوفيتي وصل إلى درجة الانتقاد الحاد إلى شخص إدوارد شيفرنادزه حول مدى الدعم الذي قدمه السوفييت إلى العمليات العسكرية الأمريكية في العراق. وإذا لم يتم قبول القرار لما حظيت الحملة الأمريكية بغطاء دولي أو عبر الأمم المتحدة، وكان من الممكن للاتحاد السوفيتي أن ينجو بنفسه منها حتى ولو دعائياً. لكن موقف كهذا كان ليتعارض مع الآمال السوفيتية الأساسية على المحور الأمريكي والأوروبي.

ورغم قبول الاتحاد السوفيتي بالعمليات العسكرية التي قامت بها واشنطن وحلفاؤها ضد العراق إلا أنه رفض المشاركة فيها. وهنا تستدعي الذاكرة تصريحات أدلى بها وزير الخارجية السوفيتي إدوارد شيفرنادزه ونشرت في 12 ديسمبر بين نواب المجلس الأعلى للاتحاد السوفيتي: ” لم يبدر عنا أي تصرف أو فعل دبلوماسي يتضمن الإشارة إلى مشاركة القوات السوفيتية أو القوات المساعدة أو أي قوات في العمليات العسكرية في منطقة الخليج العربي. وأي حديث لاستغلال هذا الموقف لا يقوم على أسس سليمة.

لم يكن لدينا يوماً ما ولا يوجد لدينا اليوم أي خطط للتورط بأي شكل في نزاع عسكري محتمل في هذه المنطقة. وأرى أي اتهامات من هذه القبيل اتهامات ساذجة يطرحها هؤلاء الذين يرون أن وزارة الخارجية والوزير شخصياً يدفعون باتجاه الحرب في الشرق الأوسط. لم تكن لنا هذه الفكرة شيئاً يوماً ما ولو للحظة واحدة، فقد رفضنا المشاركة تماماً.

ولكني أرى أنه من واجبي أن أحيط المجلس الأعلى علماً بأنني كوزير للخارجية أستطيع وسأسعى مستقبلاً في أي مواقف أخرى محتملة إلى إرسال توصيات إلى البرلمان للموافقة عليها قبل التصريح لطرف ما باستخدام القوة في أي مكان عندما يمس الأمر المصالح الحيوية للاتحاد السوفيتي. وبطبيعة الحال سيكون القرار الأخير للمجلس الأعلى وللرئيس السوفيتي.

نعم، لقد تحدثت بالفعل في مقابلة صحفية وعن وعي وإدراك كامل أنه من المحتمل أن تحدث مستجدات طارئة تضطر فيها السلطة التنفيذية دون التشاور مع المجلس الأعلى تقرير بعض الإجراءات نظراً لضيق الوقت. وسوف نقوم بذلك إذا ما تعرضت أرواح وأمن المواطنين السوفييت للتهديد. عندما يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذهم“.

كان للموقف الدبلوماسي السوفيتي في الأزمة الكويتية تأثيره على سمعة شيفرنادزه الذي تعرض لهجوم من منتقديه السياسيين. وبدا الضغط الذي مورس عليه غير محتمل على ما يبدو. وفي 20 ديسمبر 1990 قدم استقالته، وحل محله السيد أ. بيسميرتني الذي واصل نفس السياسات في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمة.

ومع إقرارها باستخدام القوة ضد العراق سعت القيادة السوفيتية في الوقت نفسه إلى البحث عن حل سياسي، واستخدمت في سبيل ذلك ما تبقى لديها من علاقات قديمة خاصة مع جزء كبير من العالم العربي وخاصة العراق وبقايا رصيد من الثقة المتبادلة وقنوات الاتصال الخاصة. وتجادر الإشارة هنا إلى الزيارات التي قام بها الممثل الخاص للرئيس السوفيتي



**يفجينى بريماكوف**. وقد نظرت لها الإدارة الأمريكية بشكل مغاير للسوفييت. صدرت تلميحات من **شيفرنادزة** أثناء مقابلة أجراها مع صحيفة **موسكوفسكي نوفستي** بأن الرئيس **صدام حسين** لم يصدق مقولة أن وصول **بريماكوف** هو إشارة إلى قبول **واشنطن** بالتنازل وإمكانية الوصول إلى حل وسط.

وإذا تحرينا الدقة أكثر فقد قال نصًّا ما يلي: ”الأمر الوحيد الصحيح في التعامل مع **صدام حسين** هو أن نتحدث معه بصراحة وبشفافية وصرامة. كان يجب أن ينسحب من الكويت بدون ممانعة أو حلول وسط؛ ولذا يبدو لي أن زيارات **بريماكوف** لم تكن ذات أهمية كبيرة. فقط أثارت هذه الزيارات أوهاماً حول إمكانية اقتطاع جزء من الأرض للعراق وحصوله على تسهيلات مالية وشق صف التحالف وكسب المزيد من الوقت. وبعد صدور القرار رقم 678 الشهير التقيت بوزير الخارجية العراقي **طارق عزيز** وشرحت له أن العراق سيتم تدميره خلال يومين أو ثلاثة من بداية الاجتياح البري، وأن الشعب لن يسامحك على ذلك. قلت له إنه يجب الانسحاب من الكويت. استمر حديثه مع **جورباتشوف** نصف ساعة، وطلب منه الرئيس بحدة أن ينسحبوا بشكل عاجل من الكويت. ولكن بقي **صدام حسين** على موقفه“.

وربما كان سبب التباين في تقييم زيارات **بريماكوف** يعود إلى طبيعة أصحابه فمنهم السياسي الموالي للغرب. ومنهم رجل الدولة الروسي. كان هناك تنافس بين الصنفين.

وكان لزيارات **بريماكوف** دور إيجابي في إجلاء الرعايا السوفييت من العراق. أكثر من ذلك أن الالتزامات الأخلاقية للاتحاد السوفيتي في علاقته بالعرب وأصدقائه وحلفائه القدامى كانت تتطلب جهوداً منه لإحلال السلام. وقامت القيادة السوفيتية بما عليها في هذا الجانب كما يجب وحتى النهاية على الرغم من تفضيل بعض العرب لعودة الاتحاد السوفيتي إلى المواجهة من جديد مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدم السماح على الأقل بالاجتياح البري.

وإذا كانت المسؤولية في فشل المبادرات السياسية السوفيتية لتجنب القصف الجوي تقع على عاتق **صدام حسين**، فإن قطع الطريق على كافة محاولات إيقاف الاجتياح البري كان بسبب نجاعة ودقة الحسابات الأمريكية والرئيس **بوش**. كان الرئيس الأمريكي في حاجة نصر عسكري صريح وانتصار خاص شخصي على **صدام حسين** ونجاح خاص للولايات المتحدة الأمريكية وتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها إلى **إسرائيل**؛ ولذا ورغم التعامل مع المحاولات

السوفيتية للحل السياسي في الأيام الأخيرة قبل الاجتياح البري باحترام ظاهري، إلا أنها قوبلت بامتنعاض ورفض خفي. ورفضت أمريكا الاتفاق الذي توصل إليه **جورباتشوف** مع **صدام حسين** حول انسحاب القوات العراقية من الكويت في اللحظات الأخيرة. وردت **واشنطن** بإنذار شديد يصعب على **صدام** تنفيذه. كان الاجتياح البري أمراً محتوماً. وبدأ **جورباتشوف** يائساً وهو يصرح بهشاشة العلاقات السوفيتية الأمريكية.

وكتبت صحيفة **البرافدا**: "ما أن هبت رياح الحرب الساخنة من الخليج العربي حتى عادت أشباح الحرب الباردة تطل من جديد. زادت التشققات في جدار الثقة وازداد معها الشك والتباعد بين الطرفين".

وحتى تصف المشاعر الأمريكية تجاه الخطوات السوفيتية لإحلال السلام استعانت الصحافة الروسية بواحدة من المقالات المنشورة في صحيفة **ساندي جراف** الإنجليزية والتي تحدثت عن جهود الوساطة السوفيتية المثيرة للاستفزاز والسعي الشرير من جانب الروس للتدخل في العراق وتعريض التحالف الدولي داخل الأمم المتحدة للانحيار". وأكدت الصحيفة أن المبادرة السوفيتية للسلام أثارت موجة من التعليقات الحادة والعدائية في وسائل الإعلام ولدى أعضاء الكونجرس وهو ما حدث للمرة الأولى منذ تولي **جورباتشوف** الحكم.

ولم تبق الصحافة الروسية مكتوفة الأيدي. حيث وجهت أسهمها إلى واشنطن بسعيها إلى تحقيق مطامع استعمارية والسعي إلى التغلب على آثار فضيحة فيتنام.

وخلافاً لبعض التصريحات الغاضبة من جانب وسائل الإعلام بقي الدبلوماسيون يتحدثون بالحكمة ورباطة الجأش. وواصل مجلس الأمن قراراته الجماعية بعد وقف إطلاق النار حيث أصدر قراره بالإجماع ضد العراق.

وقد حاول وزير الخارجية الأمريكية **جيمس بيكر** التخفيف من افتقاد الصحافة الأمريكية للدبلوماسية حين صرّح في لقاء تلفزيوني لقناة **إن بي سي** قائلاً: "أعتقد أن الاتحاد السوفيتي يواصل لعب دور سياسي مهم في أزمة الخليج منذ وقوعها يوم الثاني من أغسطس. ولا أعتقد أننا كنا لنستطيع القيام بكل ما قمنا به لولا وقوف الاتحاد السوفيتي جنباً إلى جنب وكتفاً بكتف خلال طل هذه الشهور".

وكتبت **البرافدا** قائلة: "كان بقاء الدور السوفيتي كحلقة وصل في المفاوضات مع بغداد أمراً مهماً لتحاشي ما هو أسوأ وهو إمكانية استخدام العراق لأسلحة كيميائية أو



غيرها من أسلحة الدمار الشامل. إن قوتنا تكمن في الحفاظ على الحكمة والتعقل وطرح المبادرات خلال الأزمة. أحياناً يبدو أن الأمريكيين قد خلقوا وضعاً مصطنعاً "خارج اللعبة" بإسراعهم باتخاذ قرار الحرب ووضعنا أمام الأمر الواقع".

وفي ليلة السابع عشر من يناير أبلغ وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر نظيره السوفيتي بيسميرتني ببدء العمليات العسكرية قبل ساعة فقط من القصف الجوي للعراق. ولم يكن من الممكن إيقاف آلة الحرب بعد اندلاعها حتى في ظل توفر نوايا طيبة. وتكرر الأمر عندما تم تجاهل الخطة السوفيتية العراقية لانسحاب القوات من الكويت المقدم لمجلس الأمن وبدء العمليات العسكرية البرية من قبل قوات التحالف.

مثل التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي في خلال الأزمة مصدرراً للخلاف بين موسكو وواشنطن. ورأت واشنطن في المقترحات السوفيتية لحل الصراع كخطوة لحل الأزمة في الكويت تعقيداً للأمر لن توافق عليه إسرائيل. كان الموقف الإسرائيلي دائماً الأكثر أهمية بالنسبة لواشنطن. ويعد البيان المشترك بين وزير الخارجية السوفيتي والأمريكي في 28 يناير 1991م جد مهم في هذا الإطار.

ففي الوثيقة المشتركة السوفيتية الأمريكية تم الإعلان أن وقف العمليات العسكرية في الخليج العربي لن يتم دون التزام العراق بشكل واضح لا لبس فيه بالانسحاب من الكويت، وأن يتم دعم ذلك ببعض الخطوات المحددة. وأكد الجانبان ضرورة القضاء على كافة أسباب عدم الاستقرار ومصادر الخلاف بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الأمر المستحيل بدون تدشين عملية سلمية شاملة تساعد على إحلال السلام العادل والأمن والمصالحة الحقيقية بين إسرائيل من ناحية والدول العربية وفلسطين من ناحية أخرى. وأعرب الطرفان عن قناعتهم بأن حل الأزمة في الخليج تعني السماح بتفعيل الجهود المشتركة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والتي تتم بالتنسيق مع البلدان الأخرى في المنطقة بهدف المساعدة على إحلال السلام بين البلدان العربية وإسرائيل وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

وقد رحبت وزارة الخارجية البريطانية بالإعلان السوفيتي الأمريكي حول أزمة الخليج العربي. وأشار المتحدث باسم الخارجية البريطانية في مؤتمر صحفي أن هذا الإعلان يعكس وجهة نظر الحكومة البريطانية أيضاً. وانضمت فرنسا إلى بنود هذا الإعلان.

وقيم المسؤولون الإسرائيليون الربط بين حل الصراع العربي الإسرائيلي وتسوية الأزمة الكويتية بكونها تلميحات إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي والذي كانت الحكومة الإسرائيلية تعارضه. وبدورها تعاملت **واشنطن** بتعاطف مع المشاعر الإسرائيلية وسعت إلى إبعاد إسرائيل عن فكرة الثأر من توجيه **بغداد** صواريخ إلى **تل أبيب**. كان من شأن الهجوم الإسرائيلي أن يفكك التحالف القائم؛ ولذا وبعد الاصطدام بالرفض الإسرائيلي وعدم الرضا من جانبها عمل المسؤولون في البيت الأبيض طوال الوقت على التقليل من قيمة وأهمية الإعلان المشترك. وتشابقت تصريحات وتعبيرات الرئيس **بوش** مع وزير الخارجية عندما أكد أن سياسته في الخليج العربي لن تتغير.

حتى إن المتحدث باسم وزارة الخارجية **م. تاتويلير** قد عبّر عن ذلك خلال المؤتمر الصحفي قائلاً: "الحق أقول كان الجميع في دهشة من أمرهم من هذا التصريح". واتفق أعضاء آخرون في الإدارة على أن التصريح يتضمن "ألفاظاً غير موفقة" لم يتم الموافقة عليها مسبقاً أو إقرارها من القيادة وربما "تعد بما هو أكثر من المستهدف".

ويتعلق الأمر بكون مواقف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حول التسوية الشرق أوسطية كانت متقاربة أو حتى متطابقة، وكانت صياغات البيان الختامي المشترك تعكس بشكل عام النوايا الطيبة من الطرفين. غير أن إسرائيل قابلت ذلك برفض لفكرة مشاركة الاتحاد السوفيتي في التسوية الشرق أوسطية، ليس هذا فحسب بل لإمكانية أن تتحدث **واشنطن** بصوت آخر غير صوت **تل أبيب**.

غير أنه إذا بحثنا عن محركات أخرى لسياسة السوفييت أثناء الأزمة سنجد أن **موسكو** قد أخذت في حساباتها ليس فقط مبادئ السياسة الخارجية والمصالح الحقيقية للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط والأدنى بل والهوية الشخصية للرئيس **جورباتشوف** والذي وللمرة الأولى في تاريخ الاتحاد السوفيتي كان معنياً بالرأي العام والانشقاقات الداخلية فيه. كانت حماية المواطنين السوفييت في الكويت والعراق وضمان أمنهم أحد أهم أولويات القيادة السوفيتية. تم إنشاء مجموعة أزمة خاصة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء السوفيتي **إي. بيلاسوفي**. وتم تخصيص "هاتف الثقة" بمبنى وزارة الخارجية للتواصل مع الرأي العام. كانت القيادة السوفيتية على علم بحقيقة وضع المواطنين السوفييت في العراق والكويت. وهؤلاء تحولوا في معظمهم إلى رهائن من نوع خاص وهو الأمر الذي فرض على القيادة إتباع نهج متوازن في



التعامل مع صدام حسين. ولم يغير من الأمر حقيقة أن الكثير من المواطنين السوفييت لم يرغبوا في الرحيل من العراق حيث كانت الإقامة بالخارج بالنسبة إليهم بمثابة فرصة لتحسين أوضاعهم المادية، واعتقدوا أن العاصفة ستمر والعمليات العسكرية لن تندلع.

كانت الدبلوماسية السوفيتية الحذرة بما فيها مهام المبعوثين السوفييت في بغداد تؤتي ثمارها يوماً بعد الآخر. تم ترحيل كافة المواطنين السوفييت في الكويت البالغ عددهم 882 قبل 25 أغسطس 1990م. ومن بين 7791 مواطناً سوفيتياً مقيماً بالعراق قبل الثاني من أغسطس 1990 تم ترحيل 7673 إلى موسكو قبل منتصف يناير وبقي في العراق 118 مواطناً سوفيتياً فقط. ثم تقلص العدد بعد ذلك.

ورغم اتفاق الرأي العام على ضرورة حل موضوع الرهائن السوفييت إلا أن الأزمة في الخليج والحرب ضد العراق خلقت أجواء من التجاذب الشديد داخل المجتمع. وهناك سؤال يطرح نفسه دائماً ما إذا كانت الأزمة قد عمقت الشقاق في المجتمع السوفيتي أو أنها كشفت عن خلافات قائمة بالفعل. غير أن الحقيقة تكمن في أنه لم يحدث من قبل أن ظهر هذا الاستقطاب المجتمعي علانية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية السوفيتية.

وبالطبع كان أغلب المواطنين في بلدنا المريض غير معني بمصائر الكويت والعراق ونظام صدام حسين. غير أنه بدأ أن عدداً كبيراً من المواطنين السوفييت يحترمون صدام حسين، وهناك بالقدر نفسه من يدعم العمليات العسكرية ضده، حتى إن المناطق الإسلامية في الاتحاد السوفيتي شهدت إعلان متطوعين عن استعدادهم للسفر لمساعدة الدكتاتور العراقي. ومن بين تعليقات القراء على المقالات المنشورة عن الأحداث في الخليج العربي في صحيفة "إزفيسستيا" على سبيل المثال كان أغلبها انتقاداً للسياسة الخارجية السوفيتية حقبة ما قبل البيروسترويكا فيما يتعلق بالعراق وكذا سياسة الحكومة أثناء الأزمة. واللافت للنظر أن المنتقدين هم ممن كانوا يعتبرون أن الاتحاد السوفيتي قد قام بالخيار الخاطئ عندما خان بلداً عربياً صديقاً وكذا من قبل هؤلاء الذين كانوا يدعون إلى الانضمام فوراً إلى الأمريكيين الذين أنزلوا قواتهم على رمال الجزيرة العربية.

ورأى هؤلاء أن الأمريكيين قد جروا الاتحاد السوفيتي عمداً إلى حملة عسكرية مضادة لحليف له. وحذر أ. جوينكو أحد سكان موسكو قائلاً: "هكذا سنفقد كل البلدان الصديقة ونبقى بمفردنا تحيط بنا القواعد العسكرية الأمريكية في كل مكان. هذا الأمر نذير

شر. والناس تطرح تساؤلات وهم محقون فيها: ألا نضعف أنفسنا بأنفسنا عندما نقدم كل أوراقنا للأمريكيين؟

بدا الأمر خطيراً لا سيما بعد أن قام ممثل وزارة الدفاع أثناء اجتماع لجنة الشؤون الدولية بالمجلس الأعلى للاتحاد السوفيتي بطرح فكرة أن أمن الاتحاد السوفيتي مهدد بخطط الدول الأخرى دعم تواجدتها العسكري في الخليج العربي.

واعتقد عدد من القراء أن الاتحاد السوفيتي ومعه الدول الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ينتهجون سياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع احتلال الكويت. وكتب إ. ستاراسين أحد سكان موسكو قائلاً: "إنني أنتقد العدوان العراقي على الكويت، ولكنني في الوقت نفسه أنتقد العدوان طويل الأجل لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني".

وترددت كثيراً دعوات ما أطلق عليهم الأطلسيون السوفييت إلى إرسال قوات سوفيتية إلى منطقة الخليج لدعم القوات الأمريكية. ولكن قوبلت هذه الدعوات بمعارضة شديدة. وإليكم ما كتبه القراء في تعليقاتهم صحيفة "برافدا".

كتب أ. أنطونوف من سكان مدينة ياراسلافل: "أتابع الأحداث في منطقة الخليج. لقد اجتمعت كل الدول تقريباً تحت لواء الولايات المتحدة (بما فيها بلدنا) وانتفضوا جميعاً ضد تصرفات صدام حسين. لماذا لم يحدث هذا التوافق من قبل عندما احتلت إسرائيل فلسطين، وشنّت حروباً ضد سوريا ومصر؟".

وكتب س. احميدوف من مدينة دوشنبي: "إلى هيئة التحرير الموقرة. أريد أن أعرب عن معارضتي لموقف صحيفة "برافدا" فيما يتعلق بالأحداث في العراق وإلقاء الضوء عليها في الصحافة. العراق هو بلد صديق لنا ويجب أن نذكر بذلك دائماً".

ويصعب أن نجد في الاتحاد السوفيتي حينها شخصاً على استعداد للسفر متطوعاً إلى العراق. غير أن النية في حد ذاتها كانت ترمز إلى حالة نفسية ومزاجية سائدة بين مختلف طبقات المجتمع. ولعبت الدعاية المضادة لأمريكا دوراً مهماً في ذلك حيث بقيت آثارها عالقة في وعي الكثيرين، كما بقيت مشاعر التعاطف مع العراق، البلد الإسلامي الذي توجه إليه دولة عظمى مسيحية ضرباتها العسكرية. ولم تكن مشاعر المسلمين السوفييت مختلفة عن مشاعر سكان العالم الثالث حينها. وبدا العامل الإسلامي مبالغاً فيه مثلما كان الوضع في



الاتحاد السوفيتي حيث لم يكن له قدرة على التأثير على الموقف بشكل جاد.

وتجلت الخلافات داخل المجتمع السوفيتي حول أزمة الكويت في جانب آخر أيضاً حيث رفضت القوى المحافظة ممثلة في الأحزاب أو القوات المسلحة نصح التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأزمة الإقليمية. (نشير هنا إلى أن المؤلف لا يقيم مصطلح "محافظ" بشكل إيجابي أو سلبي). ومن خلال الاطلاع على المقالات المنشورة في صحيفة "النجمة الحمراء" يتضح حجم التعاطف مع العراق والشك في قدرة القوات الأمريكية على النجاح. كان المحافظون غير راضين عن إقدام القيادة السوفيتية على إطلاق يد الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي. استشاط المحافظون غضباً بسبب السياسة الأنانية لواشنطن وتحول العراق إلى حقل تجارب والخروج على إجماع الأمم المتحدة. ونورد هنا ما نشرته صحيفة "البرافدا": "يستمر الموت والتدمير في منطقة الخليج العربي منذ شهر. وتسبب النفايات السامة للحرب ليس فقط مياه الخليج بل والموقف الدولي بأكمله. ومن بين النتائج الكارثية لهذه الحرب تحويل المنطقة إلى ساحة تجارب للأسلحة... ومن السهل أن نتصور حجم التدريب وصقل المهارات التي يكتسبها الآن الجنرالات وقادة الحملات والمدربين العسكريين وغيرهم. أن الاستخدام الناجح لصواريخ باتريوت بعث بحياة جديدة فيما يسمى برنامج حرب النجوم.

وساعدت الأجواء التي سادت في شتاء 1990-1991 على إقدام القوى المحافظة على ما يشبه الهجوم المضاد، حيث وضعت نصب عينها الإعداد لانقلاب في موسكو. وشهد النصف الأول من عام 1991م وصول الوضع في موسكو إلى حالة من اليأس وفقدان الأمل، ولم تستطع أي من القوى على الساحة الانفراد بالسلطة، غير أن القوى المحافظة أخذت في إيقاد المشاعر المعادية لأمريكا، وانتشرت هذه الدعوات بين المحافظين. كتبت صحيفة "البرافدا": "إن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد العدوان العراقي بدا للكثيرين بمثابة خيانة للوطن. وتوقع الناس أن نقدم دعماً للعراق في هذه "الحرب ضد الإمبريالية". وعلى مدى شهور الأزمة ركز الاتحاد السوفيتي على حل المشكلة بالسبل السلمية. غير أن واشنطن انتهجت سياسة القوة. برزت غريزة الملاك في سياسة الأمريكية الذين أرادوا أن يقضوا على عدوهم طالما سقط. وكانت النتيجة المزيد من الضحايا والدمار ومعاناة الناس... هل يوجد لدى الإدارة الأمريكية ما يكفي من الواقعية كي لا تستسلم لإغراءات العوامة الجديدة؟ وفقاً لآخر تصريحات صادرة من الإدارة الأمريكية يمكن القول إنهم

ما زالوا ينظرون إلى الأمور بشكل سليم، وقيمون الأوضاع بشكل صحيح“ ثم استشهدت الصحيفة بتصريحات الرئيس بوش أثناء المؤتمر الصحفي، حيث أعرب عن أمله في تحقيق التعاون مع الاتحاد السوفيتي في قضايا الشرق الأوسط.

كما أخذت القيادة السوفيتية في اعتبارها العامل الداخلي قبل أي شيء عندما سعت إلى عدم السماح ببدء العمليات العسكرية في منطقة الخليج ثم تجنب الاجتياح البري لاحقاً. ولكنها كانت تعي في الوقت نفسه أن هناك واقعاً دولياً، ولم تكن تشك في تحقيق الأمريكيين للانتصار في الحرب وهو الأمر الذي أدى إلى شعور واشنطن بالاستعلاء بالقوة. وبعد النصر لم تعد واشنطن تقيم اعتباراً كبيراً لموسكو، ورفضت دفع ثمن الخدمة التي قدمتها.

رفضت **موسكو** منطوق القطب العالمي الأوحده واعتبرت القيادة السوفيتية أن أزمة الخليج قد أظهرت إمكانات وحدود التعاون بين **واشنطن** و**موسكو** في أثناء الأزمات. كما كشفت الأزمة عن حقيقة أن الخطوط الإيديولوجية السابقة لتقسيم العالم إلى شرق وغرب لم تعد قائمة وحل بدلاً منها تقسيم جديد للعالم إلى ”شمال“ يضم الشرق والغرب وإلى ”جنوب“. واستبدل النظام ثنائي القطبية للعالم بنظام متعدد الأقطاب لا القطب الأوحده.

وبالطبع فإن انهيار النظام الثنائي القطبية لم يكن كاملاً بل بقي حلف الناتو رغم انهيار حلف وارسو. وخرجت الولايات المتحدة من أزمة الخليج منتصرة بوصفها قائدة التحالف الذي ضم 29 دولة. وسعت **واشنطن** إلى التنصل من كافة جهود السلام السوفيتية.

وتغيرت مواقف **موسكو** من قضايا الشرق الأقصى والأدنى بعد الأزمة. أصبح على الحلفاء الأيديولوجيين القدامى مثل سوريا أن يبحثوا عن رعاة جدد في شخص الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن في الوقت نفسه أدى التراجع السوفيتي عن الإيديولوجية السابقة إلى إعادة إرساء العلاقات الدبلوماسية بين **موسكو** و**الرياض**.

وعندما انتهت الحرب بدا أن كلاً من **موسكو** و**واشنطن** قد أطلقا يديهما للتعاون في المراحل اللاحقة من إرساء منظومة الأمن في الشرق الأوسط والأدنى. وكان من الواضح أن **واشنطن** تلعب في ذلك دور عازف الكمان الرئيس.

مثّلت المشاورات الدائمة بين وزير الخارجية الأمريكي ونظيره السوفيتي والتزام **واشنطن** بعد إبقاء قواتها بالمنطقة قاعدة للتعامل الإيجابي السوفيتي مع الموقف الأمريكي. تبادل الاتحاد



السوفيتي الاتهامات الخفيفة مع العرب والأمريكان بشأن المستودعات العسكرية في شبه الجزيرة العربية والمناورات المشتركة والتواجد العسكري البحري. ولكن كان من الواضح الجلي أن القيادة السوفيتية لم تكن ترى في ذلك عودة إلى سياسة حصار موسكو بالقواعد العسكرية الأمريكية، وأن ذلك لا يمثل خطراً على الأمن القومي السوفيتي.

وقد نقلت الخارجية السوفيتية في 15 مارس 1991م إلى جيمس بيكر: ”تصورات الاتحاد السوفيتي حول الأسس التي يجب أن تقوم عليها فترة ما بعد الأزمة في الخليج العربي“، وضمت التصورات مختلف القضايا بدءاً من قواعد الأمن في المنطقة إلى القيود على تجارة السلاح. ورأت موسكو أن دول المنطقة هي المعنية في المقام الأول بإنشاء منظومة أمنية في منطقة الخليج. وأنه لا مجال للحديث عن تشكيل تحالفات مغلقة. وتمت الإشارة إلى خطوات وقف سباق التسلح ودعم التوازن في القوى بين المسؤولين في خارجيتين الدولتين.

ودعم الاتحاد السوفيتي الإجراءات التي تدعو إلى عدم السماح بنشر السلاح النووي والكيميائي وغيره من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وإنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة في الشرق الأوسط والأدنى.

وفي لقاء آخر طرح مقترح بتقليص متوازن لإمدادات السلاح إلى المنطقة. ودار الحديث في المقام الأول عن أنواع الأسلحة الهجومية وخاصة الصواريخ والتقنيات الصاروخية.

ورأت القيادة السوفيتية أن التواجد العسكري الأجنبي لا يجب أن يتخطى المستويات التي كانت قبل الأول من أغسطس 1990م. وفي حال بدا الدعم العسكري ضرورياً في فترة ما فإنه ييقى دور قوات الأمم المتحدة لدعم السلام أو مراقبي الأمم المتحدة أو هما معاً بالتضامن مع قوات البلدان الإسلامية وغيرها.

ويجب أن يكون للأمم المتحدة الدور الأهم في تقديم الدعم الخارجي في التسوية في فترة ما بعد الأزمة في الخليج العربي.

واقترح الاتحاد السوفيتي مرة أخرى إنشاء قوات عسكرية بحرية تحت لواء الأمم المتحدة للقضاء على أي تهديد لحركة السفن في الخليج العربي، ومناقشة قضية دعم للقيادة العسكرية التابعة للأمم المتحدة في الأزمات. كما تضمنت الوثائق فكرة توحيد منظومة الأمن في منطقة الخليج العربي وتأطيرها في منظمات إقليمية أوسع“. وربما تضمنت الوثائق بعض المقترحات

التي تناقض مصالح وخطط الولايات المتحدة الأمريكية في ظل وضع دولي متغير بشكل جذري. وتمحور الموضوع في درجة اهتمام **واشنطن** بجذب **الاتحاد السوفيتي** إلى الشؤون الشرق أوسطية.

وخلال عدة أسابيع أصبح من الواضح أن دور **موسكو** في الشرق الأوسط والأدنى يتضاءل بشكل سريع بفعل تفكك **الاتحاد السوفيتي** وأزماته الاقتصادية والاجتماعية. واضطرت الدبلوماسية السوفيتية إلى العمل وفق المبادرات الأمريكية وتخلت عن بقايا نفوذها في صالح دعم **واشنطن**. وقد بدا ذلك واضحاً تماماً أثناء اللقاء الذي جمع السيد **بيسميرني** بـ **جيمس بيكر** في مدينة **كيسلوفودسك** في 26 إبريل، وفي أثناء زيارته في مايو 1991 إلى كل من الأردن وسوريا وإسرائيل (للمرة الأولى في التاريخ) ومصر (حيث التقى مرة أخرى مع **جيمس بيكر**) والسعودية. سمحت جهود الدبلوماسية الأمريكية واستعداد **موسكو** للتعاون لرئيسي البلدين بالتوقيع على بيان في **موسكو** بتاريخ 31 يوليو يدعو لعقد مؤتمر للسلام للشرق الأوسط والأدنى.

وكان الهدف من المهمة التي قام بها المبعوث الخاص للرئيس السوفيتي **يفجينى بريماكوف** إلى كل من مصر والسعودية والكويت وإيران وتركيا في سبتمبر من نفس العام، وبعد أحداث أغسطس في **موسكو**، تطوير التعاون الثنائي السياسي والاقتصادي وتحديدًا الحصول على قروض خارجية، ولكنها لم تعق بأي حال من الأحوال جهود الدبلوماسية الأمريكية. وفي النهاية قام وزير الخارجية الجديد بـ **بانكين** في أكتوبر بزيارة لإسرائيل حيث التقى **جيمس بيكر**. وقام مع وزير الخارجية الإسرائيلي **ديفيد ليفي** بالتوقيع على إعلان باستئناف العلاقات بين البلدين. وكانت هذه القضية قد اختمرت لدرجة أن التوقيع لم يثر أي ضجة تذكر. كما قام **بانكين** بزيارة سوريا والأردن ومصر.

وبعد اتصالات مكثفة مع البلدان العربية وإسرائيل، استمرت في الفترة من مارس إلى أكتوبر 1991م بنحت **موسكو** و**واشنطن** في التوصل إلى توافق بين كافة أطراف النزاع على عقد مؤتمر للسلام برئاسة سوفيتية أمريكية مشتركة. كما تم التوصل إلى حل وسط بين موقف إسرائيل الراض لفكرة المؤتمر وإصرارها على إجراء مفاوضات مباشرة مع العرب، وبين مطالب العرب بتسوية النزاع من خلال مؤتمر دولي وبرعاية الأمم المتحدة، ومشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. تم الاتفاق على أن المؤتمر لن يفرض حلاً للنزاع، ولن يكون له حق الفيتو على الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها أثناء المفاوضات الثنائية.



وفي التاسع عشر من أكتوبر 1991م وباسم رئيسي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية تم إرسال دعوات لحضور مؤتمر مدريد الذي افتتح أعماله في 30 أكتوبر. وتضمنت الدعوة الإشارة إلى أن المباحثات بين إسرائيل والعرب ستعتمد على قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 والتي تتضمن المبدأ الأساسي للتسوية وهو عدم السماح باحتلال الأراضي بالقوة. وعلى الرغم من موافقة الحكومة الإسرائيلية على شروط الدعوة غير أنها رفضت الاعتراف بمعادلة "الأرض مقابل السلام"، وأصر إسحق شامير على معادلة "السلام في مقابل السلام".

وعقد مؤتمر السلام في مدريد في الفترة بين 31-30 أكتوبر 1991م وبإدارة كل من جورج بوش وميخائيل جورباتشوف، كما شارك فيه جميع أطراف الصراع - إسرائيل وسوريا والأردن ولبنان والفلسطينيين (ضمن الوفد الأردني الفلسطيني)، وكذا مصر التي سبق ووقعت معاهدة سلام مع إسرائيل، كما حضر ممثلون عن مجلس التعاون الخليجي. واتحاد المغرب العربي والمنظمات الأوربية. ونظراً لمعارضة إسرائيل انحصرت مشاركة الأمم المتحدة في شخص ممثل الأمين العام.

وتمثلت المهمة الأساسية لميخائيل جورباتشوف في مدريد ليس في عقد مصالحة بين العرب والإسرائيليين بل في الظهور بمثابة الند لجورج بوش وللمرة الأخيرة من خلال الرئاسة المشتركة لأعمال المؤتمر. كانت مهمة صعبة على جورباتشوف. كتبت صحيفة إزفستيا: "بالنسبة لجورباتشوف كانت تلك هي الرقصة الأخيرة، حيث ستلونها رقصات من نوع آخر. لم نعد شركاء كما كنا في السابق أو منافسين كما كنا لسنوات طويلة. وإذا ما قمنا بتسمية الأشياء بأسمائها فإن الولايات المتحدة قد أصبحت راعية لنا... لم نعد نقوم بوظيفة "الدولة العظمى" بل أخذنا في تقليص نفوذنا وتواجدنا على الساحة الدولية... غرقنا في مشاكلنا الداخلية".

كما كتب مراسل إي بي سي ج. لوري: "يعتبر الرئيس جورباتشوف رجلاً سياسياً يتعد بسرعة عن القيام بالدور الأول. في بلده أصبح رئيساً لدولة تعاني الإفلاس والتفكك. تقلص تماماً وبشكل حاد حجم النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط. تحملت الولايات المتحدة الأمريكية كافة نفقات تنظيم مؤتمر السلام. (وفقاً لمعلومات أخرى تحملت إسبانيا نفقات الإقامة في الفنادق في مدريد بوصفها الدولة المضيفة - المؤلف). وتمثل رئاسة المؤتمر بالنسبة لجورباتشوف مكافأة من جورج بوش على الدعم السوفيتي للولايات المتحدة الأمريكية أثناء النزاع مع العراق قبل عام ونصف".

وبعد الانهيار التام للاتحاد السوفيتي، وتأسيس رابطة الدول المستقلة أخذت الدبلوماسية الروسية الراهية نيابة عن الدبلوماسية السوفيتية في عملية التسوية الشرق أوسطية. وبضغط واضح من واشنطن وافقت القيادة الروسية على عقد لقاء تنظيمي في موسكو في 28-29 يناير 1992م للإعداد للمفاوضات متعددة الأطراف حول الشرق الأوسط. وشارك في اللقاء ممثلون عن 30 دولة بما فيها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم بلدان الشرق الوسط والاتحاد الأوربي والصين وتركيا واليابان وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة. وقاطعت سوريا ولبنان لقاء موسكو، حيث اشترطنا للمشاركة تحقيق تقدم جوهري في المفاوضات الثنائية. ووصل الفلسطينيون إلى موسكو ولكنهم لم يحضروا الجلسة الافتتاحية، حيث طالبوا بتوسيع مستوى تمثيلهم وهو الأمر الذي عارضته إسرائيل. وفي أثناء المؤتمر اختفى الرئيس الروسي بوريس يلتسين من المشهد حيث لم يلتقَ بسياسيين أو وسائل إعلام أو موظفين في الرئاسة الروسية أو الحكومة وسافر إلى مدينة نوفوروسيسك، وبدا مشغولاً بشؤون رابطة الدول المستقلة وفق ما قالت الصحافة حينها. وكان من الواضح أن القيادة الروسية ليست معنية بقضية وشؤون الشرق الأوسط.